الانفاق العام التنموي ودوره في نمو الناتج المحلي الاجمالي للقطاع الزراعي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000- 2019)

د. مصطفى مفتاح كريدلة * د.وسام ابراهيم عواز **

ملخص البحث

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تطور الإنفاق العام التنموي بالقطاع الزراعي، وطبيعة العلاقة بينه وبين النمو في القطاع الزراعي الليبي وتعتمد هذه الدراسة على التحليل الوصفي من خلال تحليل بعض المؤشرات والبيانات التي تم الحصول عليها من النشرات والتقارير الاقتصادية. وقد اظهرت نتائج الدراسة أن هذه النسب المتدنية لمساهمة قطاع الزراعة في قيمة الناتج المحلي الاجمالي توضح عدم كفاءة ما انفق من استثمارات في هذا القطاع وكذلك مؤشر يؤكد استمرار الخلل الهيكلي في بنيان الاقتصاد الوطني ولم تؤدي هذه الاستثمارات إلى زيادة الدخل القومي من خلال قطاع الزراعة. وأوصت الدراسة بتفعيل دور القطاع الزراعي وإدخال عنصر التقنية في النشاط الاقتصادي، ورسم السياسة التي تؤدي إلى ذلك واعتماد أساليب التخطيط بعيدة المدى التي من شانها رسم السياسات المثلى والتي تتسم بمرونة التكيف مع الظروف الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: الانفاق العام التنموي، الناتج المحلي الاجمالي، قطاع الزراعة، الاقتصاد الليبي.

المقدمة

يعتبر الانفاق العام أحد أهم عناصر الطلب الكلي ويعتبر أداة هامة من أدوات السياسة المالية، وغالباً ما يعكس هذا الانفاق مدى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وذلك بسبب الدور الذي يلعبه الانفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي، عندما يكون هذا الانفاق قد انفق بطريقة صحيحة، وكما هو معروف في أدبيات التحليل الاقتصادي الكلي بأن الزيادة في الانفاق العام هي في الحقيقة تمثل طلباً إضافياً مثل مشتريات سلعية أو استخدام خدمات نظير أجور أو فوائد ويعد دخلاً لمن يتلقاه حيث يخصص جزء منها للاستهلاك والاستثمار والذي بدوره سوف يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي ومن تم زيادة مستوى التشغيل والانتاج، وهذا ما أشار إليه كينز عندما حدث الكساد العظيم في عام 1929 في أوربا وأمريكا، حيث أوضح أنه للخروج من هذه الازمة يجب تفعيل الطلب الفعال عن طريق تشجيع المستثمرين بالاستثمار عن طريق تخفيض سعر الفائدة ومن تم سوف يقوم المستثمرين بالاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية، وبالتالي سوف يزداد الطلب

* أستاذ مشارك بكلية الاقتصاد والتجارة الخمس بجامعة المرقب، ametelawi@elmergib.edu.ly
** أستاذ مشارك بكلية الاقتصاد والتجارة الخمس بجامعة المرقب، wesam226@gmail.com

على العمالة وبالتالي تنخفض البطالة وتعود الحركة للنشاط الاقتصادي من جديد وتنتهي الازمة، وهذا يعني ان الانفاق العام التنموي عندما يكون على اسس علمية مدروسة دراسة اقتصادية كاملة تؤتي تمارها.

مشكلة الدراسة:

على الرغم من المبالغ الكبيرة التي تم إنفاقها على القطاع الزراعي لغرض تنويع مصادر الدخل حتى لا يتأثر الاقتصاد الوطني من التقلبات التي تحدث في أسعار النفط، إلا أن مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي لم تصل إلى المعدلات المطلوبة، وبالتالي الدراسة تحاول الإجابة عن التساؤل التالي:- ما سبب تدني مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي على الرغم من الانفاق الكبير عليه؟

أهداف الدراسة:

ويتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في التعرف على تطور الإنفاق الحكومي التنموي ، وطبيعة العلاقة بينه وبين نمو الناتج المحلي الاجمالي للقطاع الزراعي الليبي.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية هذه الدراسة من خلال الدور الذي يلعبه الانفاق العام التنموي في التأثير على النشاط الاقتصادي في القطاعات الانتاجية غير النفطية وذلك في تحقيق الاهداف المرسومة في خطط التنمية والبرامج التنموية المتعاقبة.

الدراسات السابقة ذات الصلة:

1-دراسة (الورشفاني و الفارسي، 2020) بعنوان " الإنفاق العام وأثره على الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الليبي دراسة قياسية للفترة من 1970 – 2014 " هدفت الدراسة لقياس أثر الانفاق على الناتج المحلي الإجمالي لليبيا، وهل هذا الانفاق ساهم في تحقيق تنمية اقتصاديه حقيقية، وذلك من خلال التعرف على طبيعة الاقتصاد الليبي وتطور الانفاق العام ومن ثم قياس اثر الانفاق على الناتج الإجمالي، خلال النتائج تبين وجود علاقة موجبة ما بين الناتج الإجمالي وحجم الانفاق, ولكن نتيجة للنهج الاشتراكي المتبع في الدولة وكذلك عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي للفترة منذ العام 2011م حتى الان, وما صاحبها من توسع في الانفاق التسييري على حساب الانفاق التنموي , والصراعات المسلحة وما صاحبه من دمار للمقدرات المادية , لم يستطع القائمون على الاقتصاد من تغيير نمط الاقتصاد الريعي ولا إحلال تنمية حقيقية تخلق بنى تحتية لتطوير مختلف القطاعات الاقتصادية .وضل الاقتصاد الليبي رهينة لأسعار النفط وتقلباتها.

2-دراسة (مداني، 2017) بعنوان " أثر الإنفاق الحكومي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة 1980-2014 " تهدف هذه الدراسة بشكل أساسي إلى قياس وتحليل مدى

تأثير سياسة الإنفاق الحكومي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر، وتركزت الد راسة على كل من النمو الاقتصادي والواردات الكلية من السلع والخدمات ولهذا الغرض تم استخدام أسلوب أشعة الانحدار الذاتي VAR وبيانات سنوية تغطي الفترة خلال 1980-2014. وقد أظهرت نتائج الدراسة التطبيقية على ضعف العلاقة بين الإنفاق الحكومي والمتغيرات الكلية المختارة باستعمال سببية جرانجر وأثر محدود وغير ذي أهمية على الناتج المحلي الإجمالي، تأثير ايجابي للإنفاق الحكومي على الواردات تماشيا وتزايد الطلب الكلي للاقتصاد في ظل عدم مرونة الجهاز الإنتاجي. وأظهرت أيضا استجابة معدلات التضخم بالارتفاع في المدى القصير لزيادة الإنفاق الحكومي.

3-دراسة (الغناي، 2015) بعنوان " اثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (1995-2009)" وتهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدي تأثير الإنفاق العام في النمو ، وتوصلت الدراسة إلى أن الزيادة في حجم الإنفاق العام أدى الي الزيادة في حجم الناتج المحلي الإجمالي، وان هذه الزيادة في الإنفاق العام كان لها اثر ايجابي علي معدلات النمو.

المنهجية: إجراءات الدراسة والأدوات

تعتمد هذه الدراسة على التحليل الوصفي من خلال تحليل بعض المؤشرات والبيانات التي تم الحصول عليها من النشرات والتقارير الاقتصادية.

الإطار النظري:

أولاً: الانفاق العام التنموي ودوره في نمو الناتج المحلي الاجمالي للقطاع الزراعي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000- 2019):

1 : تطور حجم الإنفاق التنموي العام في ليبيا:-

ولمعرفة مدى التطور الذي حدث في حجم الانفاق العام التنموي يمكن الاعتماد على الجدول رقم (1) وكذلك الشكل التوضيحي رقم (1) التاليين:-

جدول رقم (1)

تطور الانفاق العام التنموي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000– 2019)

القيمة: بالمليون دينار ليبي

السنة	الانفاق العام التنموي	معدل التغير في الانفاق العام التنموي%
2000	1,541	-
2001	1,539	-0.13
2002	3,706	140.81
2003	2,530	-31.73
2004	3,581	41.54
2005	9,597	168.00
2006	8,741.3	-8.92
2007	18,993	117.28
2008	28,903.3	52.18
2009	18,983.9	-34.32
2010	23,729.4	25.00
2011	0.0	-100.00
2012	5,500.0	-
2013	13,276.5	141.39
2014	4,482.4	-66.24
2015	3,861.9	-13.84
2016	1,747.6	-54.75
2017	1,887.7	8.02
2018	3,390.4	79.60
2019	4,637.5	36.78
المتوسط	8,031	27.81

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي والنشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.

الشكل رقم (1) :تطور الانفاق العام التنموي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000– 2019)

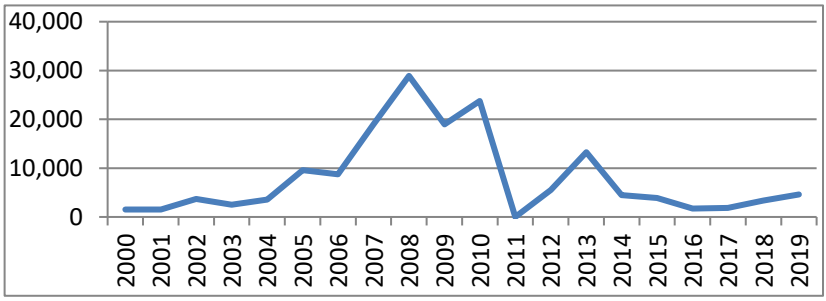

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات الواردة بالجدول رقم (1).

و يمكن استخلاص من الجدول رقم (1) والشكل رقم (1) السابقين ما يلي:

1–شهدت الفترة (2000– 2010) شبه تزايد متواصل في الانفاق العام التنموي في الاقتصاد الليبي وقد تراوحت بين حد ادنى بلغ نحو 1,539 مليون دينار ليبي عام 2001، وحد اقصى بلغ نحو 28,903.3 مليون دينار ليبي عام 2008 وبمتوسط بلغ نحو 11,077 مليون دينار ليبي خلال هذه الفترة، في حين قدر معدل التغير في الانفاق العام التنموي في الاقتصاد الليبي خلال نفس الفترة بين حد ادني بلغ نحو –34.32% عام 2009 وحد أقصي بلغ نحو 168.00 % عام 2005 وبمتوسط بلغ نحو 46.97 %، وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لتطور الانفاق العام التنموي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000– 2010) والشكل البياني لها كما هو مبين في الجدول رقم (2) و الشكل رقم (2) التاليين:–

جدول رقم (2): معادلة الاتجاه الزمني لتطور الانفاق العام التنموي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000– 2010)

المتغير	وحدة القياس	النموذج	R^2	F	متوسط المتغير	التغير السنوي	
						كميا	%
الانفاق التنموي	مليون (دينار)	$Y = -2305 + 2676.362x$ *(6.138)	0.81	37.67	11,077	2676.362	24.16

Y القيمة التقديرية لقيمة الظاهرة موضوع الدراسة (الانفاق التنموي) في السنة، X عنصر الزمن حيث تساوي 0،1،2،.....10 والارقام بين الاقواس اسفل معاملات الانحدار تشير إلى قيمة t

المصدر: عمل الباحثان باستخدام برنامج spss الاحصائي وبالاعتماد على البيانات في الجدول رقم (1).

الشكل رقم (2)

الاتجاه الزمني لتطور الانفاق العام التنموي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000-2010)

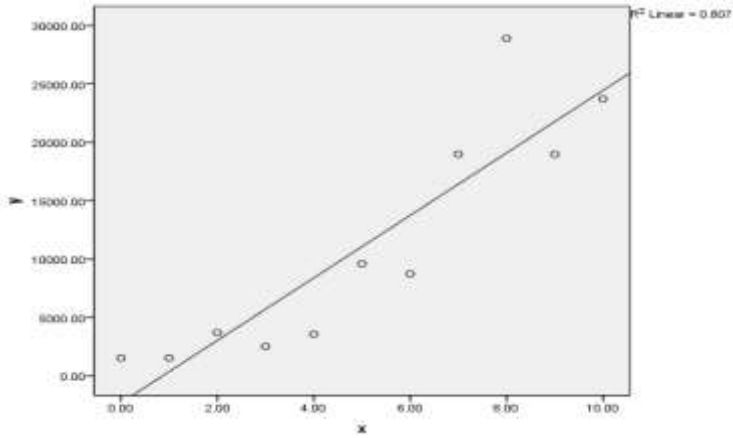

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات الواردة بالجدول رقم (1) وباستخدام برنامج spss الاحصائي.

يلاحظ من الجدول رقم (2) والشكل رقم (2) السابقين أن الانفاق العام التنموي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000- 2010) قد أخذ في الزيادة بمقدار معنوي إحصائيا بلغ نحو 2676.362 مليون دينار سنويا، بمعدل زيادة سنوي بلغ نحو 24.16% من المتوسط العام خلال نفس الفترة، كما قدر معامل التحديد بنحو 0.81 أي أن نحو 81 % من التغيرات الحادثة في الانفاق العام التنموي يرجع تأثيرها الي عنصر الزمن، في العموم نجد ان الانفاق العام التنموي في الاقتصاد الليبي قد شهدت ارتفاعا متواصلا خلال الفترة (2000- 2010)، وذلك للأسباب التالية:-

أ-دعم الدولة للأنفاق العام التنموي خلال هذه الفترة.

ب-أسعار النفط في الأسواق العالمية شهدت زيادة متواصلة خلال الفترة (2000-2010)، باستثناء عام 2009 الذي شهد انخفاض في أسعار النفط والذي أدى إلى انخفاض الانفاق العام التنموي في الاقتصاد الليبي في هذا العام بنسبة بلغت -34.32%، أي أن الإنفاق العام التنموي مرتبط ارتباطاً وثيقا بالإيرادات من القطاع النفطي ونستطيع القول بأن مسارهما في اتجاه واحد، و هذا يعني أن الإيرادات النفطية تكاد تكون المؤثر الوحيد على إجمالي الإيرادات، و هذا ما يعتبر نتيجة منطقية للتطورات التي حدثت في الإنتاج النفطي من جهة ثم ارتفاع أسعار النفط من جهة اخرى، و ارتبط الإنفاق العام التنموي كذلك بالقرار السياسي في بعض السنوات، حيث يلاحظ في بعض السنوات

وانه بالرغم من زيادة الإيرادات النفطية نلاحظ انخفاضاً في الإنفاق العام التنموي والجدول رقم (3) التالي يوضح تطور متوسط أسعار النفط الخام الليبي بالدولار خلال الفترة (2000– 2010) :-

جدول رقم (3): تطور متوسط أسعار النفط الخام الليبي بالدولار خلال الفترة (2000– 2010)

السنوات	متوسط السعر بالدولار
2000	16.3
2001	24.0
2002	24.4
2003	28.4
2004	38.1
2005	53.0
2006	64.1
2007	71.9
2008	96.4
2009	61.4
2010	79.19

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي، أعداد مختلفة

1-شهدت الفترة (2011– 2019) شبه انخفاض متواصل في الانفاق العام التنموي في الاقتصاد الليبي حيث بلغ الانفاق العام التنموي الصفر في عام 2011 وتراوح الانفاق العام التنموي في الفترة (2012– 2019) بين حد ادنى بلغ نحو 1,747.60 مليون دينار ليبي عام 2015، وحد اقصى بلغ نحو 13,276.50مليون دينار ليبي عام 2013 وبمتوسط بلغ نحو 4,848.00 مليون دينار ليبي خلال هذه الفترة، في حين قدر معدل التغير في الانفاق العام التنموي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2013– 2019) بين حد ادني بلغ نحو -66.24% عام 2014 وحد أقصي بلغ نحو 141.39 % عام 2013 وبمتوسط بلغ نحو 18.71%، وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لتطور الانفاق العام التنموي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2011– 2019) والشكل البياني لها كما هو مبين في الجدول رقم (3) و الشكل رقم (3) التاليين:-

جدول رقم (3): معادلة الاتجاه الزمني لتطور الانفاق العام التنموي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2011- 2019)

المتغير	وحدة القياس	النموذج	R^2	F	متوسط المتغير	التغير السنوي	
						كميا	%
الانفاق التنموي	مليون (دينار)	$Y = 7571.600 - 778.171x$ *(1.502-)	0.273	2.26	4,848	-778.171	16.05

Y القيمة التقديرية لقيمة الظاهرة موضوع الدراسة (الانفاق التنموي) في السنة،

Xعنصر الزمن حيث تساوي 0،1،2،.....10 والارقام بين الاقواس اسفل معاملات الانحدار تشير إلى قيمة t

المصدر: عمل الباحثان باستخدام برنامج spss الاحصائي وبالاعتماد على البيانات في الجدول رقم (1).

الشكل رقم (3): الاتجاه الزمني لتطور الانفاق العام التنموي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2012- 2019)

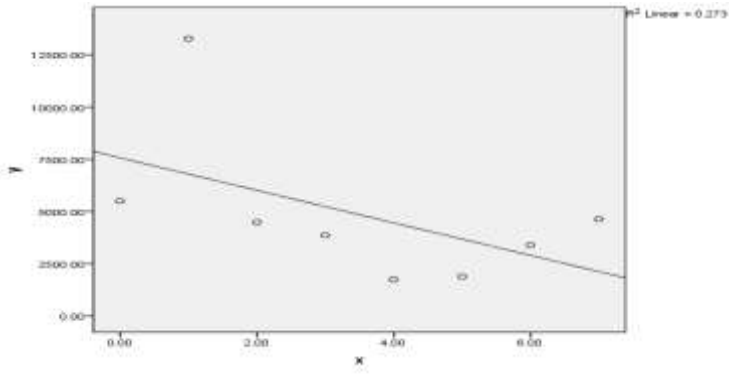

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات الواردة بالجدول رقم (1) وباستخدام برنامج spss الاحصائي

يلاحظ من الجدول السابق رقم (1) أن الانفاق العام التنموي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2012- 2019) قد أخذ في الانخفاض بمقدار معنوي إحصائيا بلغ نحو 778.171 مليون دينار سنويا، بمعدل انخفاض سنوي بلغ نحو 16.05% من المتوسط العام خلال نفس الفترة، كما قدر معامل التحديد بنحو 0.273أي أن نحو 27 % من التغيرات الحادثة في الانفاق العام التنموي

يرجع تأثيرها الي عنصر الزمن، في العموم نجد ان الانفاق العام التنموي في الاقتصاد الليبي قد شهدت انخفاضاً متواصلا خلال الفترة (2011- 2019) وذلك للعديد من الاسباب منها:-

أ-انتشار السلاح وتعدد الحكومات, وزيادة حدة النزاع المسلح على السلطة أدى لتعقيدات اكبر في الجانب الاقتصادي.

ب-إيقاف انتاج النفط منذ منتصف العام 2013 إلى سبتمبر 2016 مما ضيع على البلاد قرابة 100 مليار دولار نتيجة للإقفال وتسبب بضررٍ بليغ لسمعة النفط الليبي، اضطرت البلاد خلالها لاستخدام الاحتياطي العام لتغطية مصروفات الدولة من مرتبات ووقود وغذاء ودواء وتعليم وغيره، وصل خلالها الاحتياطي لمستويات متدنية وغير مسبوقة في تاريخ ليبيا الحديث.

ج-زيادة نسبة النفقات الجارية إلى النفقات الاجمالية وانخفاض نسبة النفقات التنموية إلى النفقات الاجمالية خلال الفترة (2011- 2019) بالمقارنة بالفترة (2000-2010) إذ شكلت النفقات الجارية خلال الفترة (2000-2010) ما نسبته 50% من الانفاق العام الاجمالي، بينما بلغت نسبة النفقات الجارية خلال الفترة (2011- 2019) نسبة 89% من الانفاق العام الاجمالي في ليبيا وكما هو موضح في الجدول رقم (4) .

د-تعتبر ليبيا وفقاً لمنظمة الشفافية الدولية من أكثر 6 دول فساداً في العالم حيث منحتها المنظمة 14 نقطة فقط من اصل 100 في النزاهة والشفافية في مؤشر مدركات الفساد الصادر عنها للعام 2016م. (ديوان المحاسبة الليبي، 2016)

جدول رقم (4): تطور الانفاق العام و مكوناته في الاقتصاد الليبي بالأسعار الجارية خلال الفترة (2000 -2019)

(القيمة: بالمليون دينار ليبي)

السنة	الانفاق العام الاجمالي	الانفاق العام التنموي	الانفاق العام الجاري
2000	5250.2	1541	3709.2
2001	5631.6	1539	4092.6
2002	8491.3	3706	4785.3
2003	6866.2	2530	4336.2
2004	14093	3581	10512
2005	20667	9597	11070
2006	19080.3	8741.3	10339
2007	30883	18993	11890
2008	44115.5	28903.3	15212.2
2009	35677.2	18983.9	16693.3
2010	54,498.8	23,729.4	30,769.40
المجموع	245,254.10	121,844.90	123,409.20
النسبة	%100	%50	%50
2011	23,366.5	0.0	23,366.50
2012	53,941.6	5,500.0	48,441.60
2013	65,283.5	13,276.5	52,007.00
2014	43,814.2	4,482.4	39,331.80
2015	36,014.9	3,861.9	32,153.00
2016	28,787.9	1,747.6	27,040.30
2017	32,692.0	1,887.7	30,804.30
2018	39,286.4	3,390.4	35,896.00
2019	45,813.0	4,637.5	41,175.50
المجموع	369,000.00	38,784.00	330,216.00
النسبة	%100	%11	%89

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي، أعداد مختلفة.

ثانياً : تطور حجم الناتج المحلي للقطاع الزراعي في ليبيا:-

ولمعرفة مدى التطور الذي حدث في حجم الناتج المحلي للقطاع الزراعي في ليبيا يمكن الاعتماد على الجدول رقم (5) وكذلك الشكل التوضيحي رقم (4) التاليين:-

جدول رقم (5): تطور حجم الناتج المحلي الاجمالي والناتج المحلي للقطاع الزراعي في ليبيا بالأسعار الجارية خلال الفترة (2000- 2019)

(القيمة: بالمليون دينار ليبي)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي		الناتج المحلي للقطاع الزراعي		نسبة الناتج المحلي للقطاع الزراعي إلى الناتج المحلي الاجمالي
	القيمة	معدل النمو%	القيمة	معدل النمو%	%
2000	17,620.2	-	1,439.0	-	8.17
2001	21,926.6	24.44	1,319.8	-8.28	6.02
2002	30,389.8	38.60	1,281.6	-2.89	4.22
2003	37,360.7	22.94	1,300.7	1.49	3.48
2004	48,105.4	28.76	1,286.3	-1.11	2.67
2005	66,450.7	38.14	1,408.8	9.52	2.12
2006	80,729.9	21.49	1,603.3	13.81	1.99
2007	89,260.3	10.57	1,858.9	15.94	2.08
2008	105,728.4	18.45	1,972.0	6.08	1.87
2009	86,289.0	-18.39	2,382.7	20.83	2.76
2010	102,538.20	18.83	2,543.60	6.75	2.48
2011	47,549.50	-53.63	572.40	-77.50	1.20
2012	112,591.00	136.79	744.80	30.12	0.66
2013	95,823.3	-14.89	2,244.2	201.32	2.34
2014	73,000.8	-23.82	2,469.2	10.03	3.38
2015	67,289.1	-7.82	2,832.4	14.71	4.21
2016	69,396.1	3.13	3,057.1	7.93	4.41
2017	93,605.4	34.89	3,522.3	15.22	3.76
2018	104,673.9	11.82	3,720.9	5.64	3.55
2019	96,835.6	-7.49	3,852.8	3.54	3.98

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي، أعداد مختلفة.

الشكل رقم (4): تطور حجم الناتج المحلي للقطاع الزراعي في ليبيا بالأسعار الجارية خلال الفترة (2000- 2019)

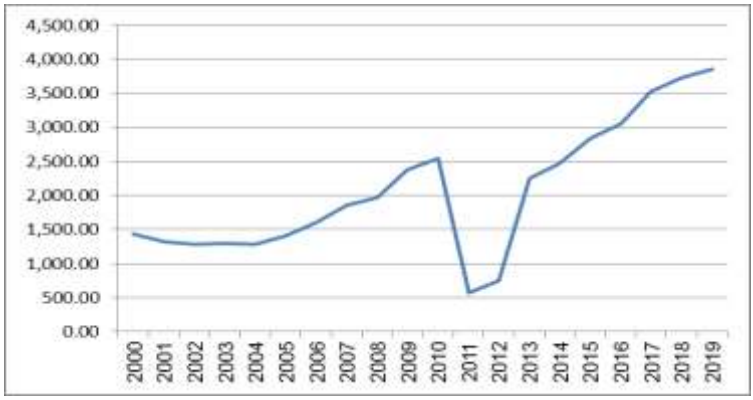

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات الواردة بالجدول رقم (5).

و يمكن استخلاص من الجدول رقم (5) والشكل رقم (4) السابقين ما يلي:

1-شهدت الفترة (2000- 2010) شبه تزايد متواصل في حجم الناتج المحلي للقطاع الزراعي في ليبيا بالأسعار الجارية وقد تراوحت بين حد ادنى بلغ نحو 1,281.60 مليون دينار ليبي عام 2002، وحد اقصى بلغ نحو 2,543.60 مليون دينار ليبي عام 2010 وبمتوسط بلغ نحو 1,672.43 مليون دينار ليبي خلال هذه الفترة، في حين قدر معدل التغير في حجم الناتج المحلي للقطاع الزراعي في ليبيا بالأسعار الجارية خلال نفس الفترة بين حد ادني بلغ نحو -8.28 % عام 2001 وحد أقصي بلغ نحو 20.83 % عام 2009 وبمتوسط بلغ نحو 6.21 %، و تراوحت نسبة الناتج المحلي للقطاع الزراعي إلى الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (2000- 2010) بين حد ادني بلغ نحو 1.99% عام 2006 وحد أقصي بلغ نحو 8.17 % عام 2000 وبمتوسط بلغ نحو 3.44%. وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لتطور الناتج المحلي للقطاع الزراعي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000- 2010) والشكل البياني لها كما هو مبين في الجدول رقم (6) و الشكل رقم (5) التاليين:-

جدول رقم (6): معادلة الاتجاه الزمني لتطور الناتج المحلي للقطاع الزراعي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000– 2010)

المتغير	وحدة القياس	النموذج	R^2	F	متوسط المتغير	التغير السنوي	
						كميا	%
الانفاق التنموي	مليون (دينار)	$Y = 1068.83 + 120.720x$ *(5.49)	0.77	30.18	1,672.43	120.720	7.22

Y القيمة التقديرية لقيمة الظاهرة موضوع الدراسة (الناتج المحلي للقطاع الزراعي) في السنة، X عنصر الزمن حيث تساوي 0،1،2،.....10 والارقام بين الاقواس اسفل معاملات الانحدار تشير إلى قيمة t

المصدر: عمل الباحثان باستخدام برنامج spss الاحصائي وبالاعتماد على البيانات في الجدول رقم (5).

الشكل رقم (5): الاتجاه الزمني لتطور الناتج المحلي للقطاع الزراعي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000– 2010)

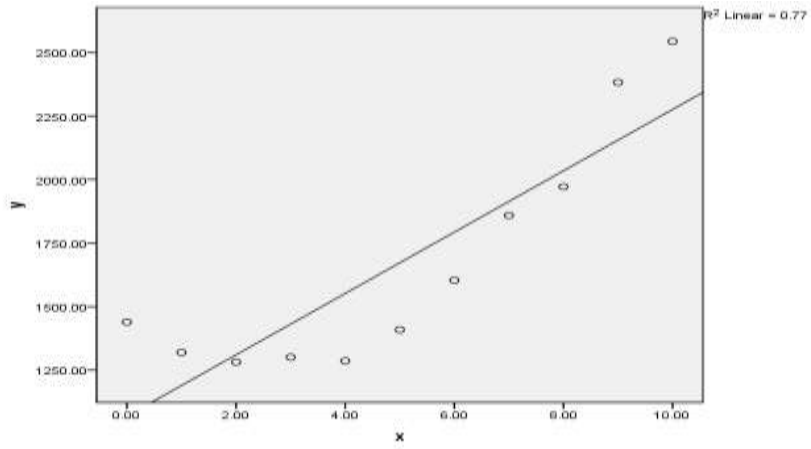

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات الواردة بالجدول رقم (5) وباستخدام برنامج spss الاحصائي.

يلاحظ من الجدول رقم (6) والشكل رقم (5) السابقين أن الناتج المحلي للقطاع الزراعي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000- 2010) قد أخذ في الزيادة بمقدار معنوي إحصائيا بلغ نحو 120.720 مليون دينار سنويا، بمعدل زيادة سنوي بلغ نحو 7.22% من المتوسط العام خلال نفس الفترة، كما قدر معامل التحديد بنحو 0.77 أي أن نحو 77 % من التغيرات الحادثة في الناتج المحلي للقطاع الزراعي يرجع تأثيرها الي عنصر الزمن، في العموم نجد ان الناتج المحلي للقطاع الزراعي في الاقتصاد الليبي قد شهد ارتفاعا متواصلا خلال الفترة (2000- 2010).

1-شهدت الفترة (2011- 2019) شبه تزايد متواصل في حجم الناتج المحلي للقطاع الزراعي في ليبيا بالأسعار الجارية وقد تراوحت بين حد ادنى بلغ نحو 572.4مليون دينار ليبي عام 2011، وحد اقصى بلغ نحو 3,852.80 مليون دينار ليبي عام 2019 وبمتوسط بلغ نحو 2557.34 مليون دينار ليبي خلال هذه الفترة، في حين قدر معدل التغير في حجم الناتج المحلي للقطاع الزراعي في ليبيا بالأسعار الجارية خلال نفس الفترة بين حد ادني بلغ نحو -77.50 % عام 2011 وحد أقصي بلغ نحو 201.32% عام 2013 وبمتوسط بلغ نحو 23.45 %، و تراوحت نسبة الناتج المحلي للقطاع الزراعي إلى الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (2011- 2019) بين حد ادني بلغ نحو 0.66% عام 2012 وحد أقصي بلغ نحو 4.41% عام 2016 وبمتوسط بلغ نحو 3.06%. وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لتطور الناتج المحلي للقطاع الزراعي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000- 2010) والشكل البياني لها كما هو مبين في الجدول رقم (7) و الشكل رقم (6) التاليين:-

جدول رقم (7): معادلة الاتجاه الزمني لتطور الناتج المحلي للقطاع الزراعي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2011- 2019)

المتغير	وحدة القياس	النموذج	R^2	F	متوسط المتغير	التغير السنوي	
						كميا	%
الناتج المحلي للقطاع الزراعي	مليون (دينار)	$Y = 457.844 + 419.90x$ *(8.44)	0.91	71.15	2557.34	419.90	16.42

Y القيمة التقديرية لقيمة الظاهرة موضوع الدراسة (الناتج المحلي للقطاع الزراعي) في السنة، X عنصر الزمن حيث تساوي 0،1،2،.....10 والارقام بين الاقواس اسفل معاملات الانحدار تشير إلى قيمة t

المصدر: عمل الباحثان باستخدام برنامج spss الاحصائي وبالاعتماد على البيانات في الجدول رقم (5).

الشكل رقم (6): الاتجاه الزمني لتطور الناتج المحلي للقطاع الزراعي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2011- 2019)

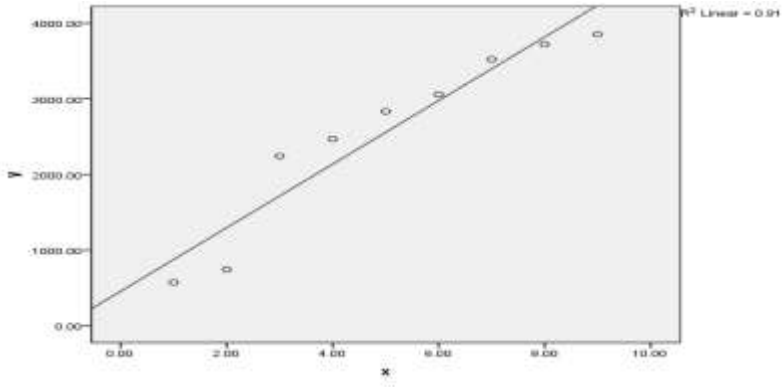

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات الواردة بالجدول رقم (5) وباستخدام برنامج spss الاحصائي.

يلاحظ من الجدول رقم (7) والشكل رقم (6) السابقين أن الناتج المحلي للقطاع الزراعي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2010- 2019) قد أخذ في الزيادة بمقدار معنوي إحصائيا بلغ نحو 419.90 مليون دينار سنويا، بمعدل زيادة سنوي بلغ نحو 16.42% من المتوسط العام خلال نفس الفترة، كما قدر معامل التحديد بنحو 0.91 أي أن نحو 91 % من التغيرات الحادثة في الناتج المحلي للقطاع الزراعي يرجع تأثيرها الي عنصر الزمن.

أن هذه النسب المتدنية لمساهمة قطاع الزراعة في قيمة الناتج المحلي الاجمالي توضح عدم كفاءة ما انفق من استثمارات في هذا القطاع وكذلك مؤشر يؤكد استمرار الخلل الهيكلي في بنيان الاقتصاد الوطني ولم تؤدي هذه الاستثمارات إلى زيادة الدخل القومي من خلال قطاع الزراعة ويرجع هذا لعدة اسباب منها:-

أ-سوء الادارة التنفيذية لهذا القطاع.

ب-عملية التنمية لم تتضمن تنفيذ المشاريع البيئية بعد أن خصصت لها الميزانيات الضخمة، الامر الذي ترتب عليه فشل مشاريع الاستصلاح للأراضي الزراعية وحدوث التصحر في كثير من المناطق بسبب هبوط منسوب المياه الجوفية واستنزافها بطريقة غير مرشده، وكذلك لم تهتم بحماية المناطق الزراعية من زحف المباني.

النتائج

1-ارتفاع النفقات الجارية على حساب النفقات التنموية وأصبح الانفاق التنموي على القطاعات الاقتصادية شبه معدوم مما أدى إلى تردي هذه القطاعات الانتاجية.

2-ضالة الأهمية النسبية لقطاع الزراعة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.

3-ارتفاع درجة اعتماد الاقتصاد الليبي على مصادر الدخل الأجنبية، سواء ما تعلق منها بعائدات النفط أو دخل الاستثمارات الليبية في العالم.

4-منح الاعتمادات بشكل كبير وبدون مراقبة من قبل الدولة أدى إلى استيراد سلع زراعية رديئة وبأسعار منخفضة وتدهور الانتاج المحلي من القطاع الزراعي وتوقف الكثير من المشاريع الزراعية عن الانتاج.

5-أن هذه النسب المتدنية لمساهمة قطاع الزراعة في قيمة الناتج المحلي الاجمالي توضح عدم كفاءة ما أنفق من استثمارات في هذا القطاع وكذلك مؤشر يؤكد استمرار الخلل الهيكلي في بنيان الاقتصاد الوطني ولم تؤدي هذه الاستثمارات إلى زيادة الدخل القومي من خلال هذا القطاع.

التوصيات

1-ضرورة التركيز على تنفيذ المشاريع التي تحتل أولوية في عملية التنمية الاقتصادية والقضاء على مواطن الإسراف في أوجه الإنفاق العام التي لا لزوم لها.

2-العمل على تنويع مصادر الدخل القومي بدلا من الاعتماد على مصدر وحيد للدخل بغية احتواء التقلبات التي تحدث في هذا المصدر أو ذاك.

3-ضرورة تبني سياسات استثمارية تعتمد على تحقيق استثمار كفؤ.

4- إشراك القطاع الخاص في العملية التنموية ورفع القيود التي تحد من فاعليته ولو تدريجيا.

5-اعتماد أساليب التخطيط بعيدة المدى التي من شانها رسم السياسات المثلى والتي تتسم بمرونة التكيف مع الظروف الاقتصادية.

6-تفعيل دور القطاع الزراعي وإدخال عنصر التقنية في النشاط الاقتصادي، ورسم السياسة التي تؤدي إلى ذلك.

المصادر والمراجع:

بحر ي محمد الغناي. (9, 2015). اثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (1995-2009). المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي.

حسيبة مداني. (30 4, 2017). أثر الإنفاق الحكومي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة 1980-2014. مجاميع المعرفة، الصفحات 11-21.

ديوان المحاسبة الليبي. (2016). التقرير العام. الصفحات 1-624.

مجدي الورشفاني، و ايوب محمد الفارسي. (ديسمبر, 2020). الإنفاق العام وأثره على الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الليبي دراسة قياسية للفترة من 1970 – 2014. مجلة المعرفة-جامعة الزيتونة-كلية التجارة، الصفحات 70-98.